جـامعة قـاصدي مـربـاح – ورقـلـة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: علوم اقتصادية، علوم التسيير وعلوم تجارية

الشعبة: علوم اقتصادية

التخصص: اقتصاد وتسيير بترولي

من إعداد الطالب: عبد الرزاق بن هارون

بعنـوان:

إستراتيجية ترقية الصادرات غير النفطية وأثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر
القطاع الزراعي - حالة التمور الجزائرية -

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ : 18 جوان 2013

الأستاذ موساوي عمر	أستاذ مساعد (أ)	جامعة قاصدي مرباح ورقلة	رئيسا
الأستاذ لخميسي خليفة	أستاذ مساعد (أ)	جامعة قاصدي مرباح ورقلة	مشرفا
الأستاذ كودية يوسف	أستاذ مساعد (أ)	جامعة قاصدي مرباح ورقلة	مناقشا

السنة الجامعية 2013/2012

الإهداء

أهدي عملي وثمرة جهدي بعد حمد الله الواحد الأحد على توفيقه

ونعمته على

إلى والدي الكريمين حفظهما الله وإخوتي وأخواتي الأعزاء والى

العائلة الكبيرة

وجميع أصدقائي سواء في دفعتي أو في مسقط رأسي وإلى كل

طالب علم يبتغي فضلا من الله به.

عبدالرزاق

كلمة شكر

الحمد لله الذي وفقني إلى إتمام هذه المذكرة، وأحمده تعالى وأشكره على نعمة العلم التي وهبني إياها، وأن أبلغني هذه المرتبة.

وأتقدم بجزيل الشكر للأستاذ القدير المشرف لخميسي خليفة الذي أنار علي بتوجيهاته السديدة ونصائحه القيمة وتوجهاته الرشيدة والتي ساعدتنا في إتمام هذا العمل المتواضع، فكان بحق مشرفا وسندا لي فشكرا لك يا أستاذي.

كما لا أنسى التوجه بالشكر والامتنان إلى أفراد عائلتي الذين دعموني وحفزوني بشكل متواصل في سبيل تحقيق هذا العمل، وإلى كل من ساهم في ذلك من قريب أو بعيد.

.....لكم جميعا تشكراتي الخالصة.

عبد الرزاق

ملخص الدراسة:

لقد أولت الحكومة الجزائرية اهتماما كبيرا نحو تبني إستراتيجية وطنية لترقية الصادرات خارج المحروقات على إثر انخفاض لأسعار النفط سنة 1986 وهدا للتنويع من الصادرات من اجل المساهمة في النمو الاقتصادي الوطني، كما تلعب الصادرات دورا أساسيا بوصفها محركا للنمو الاقتصادي، وتعمل العديد من الدول على تنمية صادراتها والابتعاد عن الأحادية في التصدير والانتقال من قطاع تصديري تقليدي إلى قطاع تصديري غير تقليدي يركز على التصنيع من أجل التصدير، والجزائر والتي تعاني من الأحادية في التصدير بالنظر لكون أن ما يفوق 95 بالمائة من صادراتها يعتمد على البترول، واهتمت الدولة بالعديد من القطاعات قصد تنويع صادراتها والقطاع الزراعي شهد دعما كبيرا من الدولة باعتباره قطاع جد مهم، ونجد التمور الجزائرية التي تعتبر مصدرا هاما لدخل الفلاحين كما أن الأهمية الاقتصادية لإنتاج التمور واضحة من خلال الطلب المتزايد على التمور سواء في الأسواق المحلية أو الخارجية وخاصة تلك الأصناف ذات النوعية الممتازة.

Résumé de l'étude:

J'ai payé l'attention du gouvernement algérien vers l'adoption d'une stratégie nationale visant à promouvoir les exportations hors carburant suite à la baisse des prix du pétrole en 1986, et cette diversification des exportations afin de contribuer à la croissance économique nationale, vous incarnez les exportations jouent un rôle clé en tant que moteur de la croissance économique, et exploite plusieurs pays sur le développement de exportations et loin de l'exportation unilatérale et de transition dans le secteur traditionnel d'exportation dans le secteur de l'exportation est concentre traditionnellement sur la fabrication pour l'exportation, et l'Algérie, qui souffrent d'exportation unilatérale en raison du fait que plus de 95 % des exportations dépend du pétrole, et a porté sur l'état dans de nombreux secteurs afin de diversifier les exportations et le secteur agricole a connu un soutien important de l'Etat en tant que secteur est très important, et nous trouvons les dates de l'Algérie, qui est une source importante de revenus pour les agriculteurs et l'importance économique de la production de dattes et clair grâce à la demande croissante de dates, tant sur les marchés locaux ou étrangers, en particulier ceux des variétés d'excellente qualité.

قائمة المحتويات	الصفحة
الإهداء	III
كلمة شكر وعرفان	IV
الملخص	V
قائمة المحتويات	VI
قائمة الجداول	VIII
قائمة الأشكال	VIII
قائمة المصطلحات	VI
مقدمة	أ
الفصل الأول: لنمو الاقتصادي و مكانة الصادرات في الفكر الاقتصادي	
تمهيد	2
المبحث الأول: ماهية النمو الاقتصادي والأهمية الإقتصادية للصادرات	3
المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي	3
المطلب الثاني: النمو الاقتصادي في ظل النظريات الاقتصادية	3
المطلب الثالث: مكانة الصادرات عند مختلف الاقتصاديين	6
المطلب الرابع: العلاقة بين النمو الاقتصادي ونمو الصادرات ومبررات اللجوء إليها	8
المبحث الثاني: الدراسات السابقة التي تطرقت لنفس الموضوع	9
المطلب الأول: دراسة اثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر" حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"	9
المطلب الثاني: دراسة آثر ترقية الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي" دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر 1970-2006	10
المطلب الثالث: أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية	11

الفصل الثاني: آفاق تطوير الصادرات الجزائرية الزراعية كمورد غير نفطي ومساهمتها في النمو الاقتصادي	
تمهيد	14
المبحث الأول: مشاكل وإنجازات تنمية الصادرات في الجزائر	15
المطلب الأول: الهيئات المساعدة على ترقية الصادرات خارج المحروقات	15
المطلب الثاني: مشاكل التصدير في الجزائر	17
المطلب الثالث: انجازات إستراتيجية تنمية الصادرات في الجزائر	18
المبحث الثاني: الأهمية الإقتصادية لإنتاج التمور في الجزائر	20
المطلب الأول: زراعة نخيل التمور في الجزائر	20
المطلب الثاني: التجارة الخارجية للتمور	24
المطلب الثالث: دور القطاع الزراعي "حالة التمور" في تحقيق النمو الاقتصادي	27
خلاصة الفصل	29
خاتمة	31
قائمة المراجع	35

قائمة الجداول		
رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(2–1)	تطور الصادرات غير النفطية (1970-1991)	18
(2–2)	تطور الصادرات غير النفطية (1992-2009)	19
(2–3)	إجمالي الإنتاج الكلي للتمور والإنتاجية في الجزائر (1990-1999)	21
(2–4)	أصناف وخصائص التمور ومناطق تواجدها	23
(2–5)	الدول المصدرة للتمور في العالم 2008	25
(2–6)	الدول المستوردة للتمور في العالم 2008	26
قائمة الأشكال		
رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(2–1)	أنواع التمور	22

قائـــمة المصطلحات	
أثر	التغير الحاصل في شيء ما نتيجة شيء أخر
ترقية	هي النمو والزيادة واصلها رقى بمعنى ارتفع
الصادرات خارج المحروقات	هي كل ما يتم بيعه في الخارج من الإنتاج الوطني خارج المحروقات، سلع وخدمات
النمو الاقتصادي	هو الزيادة المستمرة في الدخل الفردي الحقيقي الناتجة عن الزيادة في الإنتاج الوطني

يمثل النمو الاقتصادي منذ القدم هدفا تسعى جميع الشعوب والأمم بمختلف ثقافاتها وأيدلوجياتها للعمل على تحقيقه والبحث عن الوسائل والعوامل التي من شأنها الرفع من معدل المستوى المعيشي للفرد والتمتعبه ككل.

والنمو الاقتصادي يكون بزيادة الدخل الفردي للسنة الحالية مقابل السنة الماضية، و يعتبر هذا المؤشر من أهم المؤشرات التي تفرق بين تقدم الدول وتخلفها، والتجارة الخارجية بعماليتها الاستراد و التصدير تحظى بأهمية كبيرة في عملية النمو الاقتصادي حيث أجمع الاقتصاديون على أهمية التصدير في دفع عجلة النمو الاقتصادي وأكثر من هذا حيث اعتبروا أن الصادرات محرك النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية وذلك من خلال ما تقدمه للاقتصاد من جلب للنقد الأجنبي وتصريف الفائض من الإنتاج.

والجزائر على غرار جميع الدول تطمح إلى تحقيق نمو اقتصادي يؤهلها إلى الاندماج في الاقتصاد العالمي، ولكن هذا الطموح كان بالاعتماد على نشاط تصديري موحد، فصادرات النفط كانت تحقق أكبر نسبة دخل للدولة، والذي كان يتحدد سعره وكميته إلى حد كبير بعوامل خارجية مما جعل الاقتصاد الجزائري سريع التأثر بالتقلبات التي تحدث في أسواق النفط، إن الجزائر ومن خلال تركيزها على تصدير النفط ونظرا للتذبذب الذي عرفته أسعار النفط في الأسواق الدولية ابتدأ من سنة 1986، تسبب ذلك في انخفاض الصادرات وبالتالي إعاقة الحركة التنموية، كل هذا أرغم الدولة في إعادة النظر في وضعية الصادرات خارج المحروقات، ونظرا للمشاكل المذكورة سابقا فلقد كان لمتخذي القرار جملة من الإجراءات و الأساليب الرامية إلى ترقية هذه الأخيرة فقد تم تخفيض التعريفة الجمركية وضمان التصدير، وكذا منح المصدرين جملة من الامتيازات وتسهيل جميع الإجراءات الخاصة بالتصدير بغية رفع من نسبة تصديرها.

إن العمل على تنمية الصادرات خارج المحروقات من شأنه أن يساهم في تطوير بعض القطاعات التي تدعم الإقتصاد على غرار القطاع الزراعي الذي يعتبر العصب الحساس في اقتصاديات بلدان العالم، فالدولة التي تهتم بقطاعها الزراعي تضمن العيش الكريم لشعبها من خلال تحقيق أقصى ما يمكن من الإنتاج الزراعي ، فهي دولة تنطلق من الاهتمام بمتطلبات الشعب وضرورة تحقيق مستوى معين من الأمن الغذائي و يمكن القول أنه مهما كانت خلفيات الإستراتيجية التنموية المتبعة فمن المفروض أن يحظى القطاع الزراعي بأهمية معتبرة، كما تمثل زراعة النخيل في الجزائر المنتج للتمور إحدى الدعائم الأساسية للنشاط الزراعي في المناطق الجنوبية وذلك لما لها من تأثيرات وانعكاسات غذائية واجتماعية واقتصادية وبيئية في مناطق تواجدها، وقد حافظ النخيل على التوازن البيئي وعلى استمرار الدخل للمزارع في الصحراء إذ يمده بكثير من احتياجاته الغذائية وغير الغذائية، وبالتالي تساهم في دعم مسيرة نمو الإقتصاد.

و بناءا على ما سبق يتم طرح الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة بالشكل التالي:

كيف تمكن تنمية الصادرات غير النفطية المعتمدة على الجانب الزراعي بالنسبة لإنتاج التمور في تحقيق النمو الاقتصادي الجزائري ؟

ومن خلال هذه الإشكالية يتم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

1. هل هناك علاقة نظرية بين نمو الصادرات والنمو الاقتصادي ؟
2. ما الضرورة الداعية لتبني إستراتيجية تنمية الصادرات وما أهم معالمها في الجزائر ؟
3. ما الدور القطاع الزراعي المتمثل في إنتاج التمور في إطار إستراتيجية تنمية الصادرات خارج المحروقات ؟

ومن خلال هذه الأسئلة يمكننا صياغة الفرضيات التالية:

- هناك تأثير متبادل بين الصادرات خارج المحروقات والنمو الاقتصادي حيث تعمل الصادرات خارج المحروقات من خلال تنوع مصادر الدخل إلى زيادة الدخل الوطني الأمر الذي تؤدي إلى تحقق نمو اقتصادي، ومن جهة أخرى يؤدي النمو الاقتصادي وذلك عن طريق زيادة الإنتاج وتنوعه من خلال تنوع الهياكل الإنتاجية للدولة إلى الرفع من القدرة على التصدير خارج المحروقات.
- لا تزال نتائج إستراتيجية تنمية الصادرات ضعيفة، بالرغم من طول الفترة الزمنية منذ أن أعلنت الجزائر انتهاجها لهذه الإستراتيجية.
- إن إنتاج التمور يتزايد من سنة إلى أخرى ما يجعل صادرات هذا المنتوج تعزز من أداء النمو الاقتصادي.

مبررات اختيار الموضوع

- **الأسباب الموضوعية**

ان المواضيع التي تتحدث عن النمو الاقتصادي بالجزائر من المواضيع الحساسة جدا، فهي تعد الشغل الشاغل للعديد من الباحثين وصناع القرار في البلاد، لذا وجب أن يخصص لها حيز واسع من الكتابات والدراسات الأكاديمية.

- **الأسباب الذاتية**

إن الرغبة في توجيه رسالة تؤكد على ضرورة فاعلية دور القطاع الزراعي في تحقيق نمو اقتصادي بالجزائر، إذ ما وجد لهذا القطاع الدعم والعناية اللازمة له من طرف الدولة.

أهداف الموضوع:

إن الأهداف التي نصبوا إليها من خلال تناولانا لهذا الموضوع هي كالأتي:

- إبراز دور قطاع التجارة الخارجية والصادرات في رفع أداء النمو الاقتصادي.
- تقديم واقع للصادرات الجزائرية خارج المحروقات
- استعراض لدور القطاع الزراعي في تحقيق النمو الاقتصادي بالجزائر من خلال إسهامه في تنمية الصادرات غير النفطية.

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية دراسة دور تنمية الصادرات غير النفطية في تحقيق النمو الاقتصادي بالجزائر انطلاقا مما تلعبه الصادرات كمحفز للنمو الاقتصادي، وتعتمد الجزائر على الصادرات النفطية بشكل كبير في اقتصادها، لذلك نسلط الضوء على إسهام القطاع الزراعي "حالة التمور" في النهوض بالاقتصاد الوطني خارج المحروقات.

منهجية البحث:

إن المنهج المستخدم هو تاريخي وصفي تحليلي، بحيث قدمنا في المنهج التاريخي استعراض لمراحل التي مرت بها انجازات إستراتيجية تنمية الصادرات خارج المحروقات، كما استخدمنا المنهج الوصفي للبحث في طرح بعض المفاهيم النظرية حول النمو الاقتصادي ودور إستراتيجية تنمية الصادرات في تحقيقه، هذا بخصوص الجانب النظري، أما جانب دراسة الحالة فمن خلاله تم إبراز مساهمة القطاع الزراعي والمتمثل في إنتاج التمور ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي بالجزائر.

حدود الدراسة:

الحدود المكانية:تناولت الدراسة الإقتصاد الجزائري

الحدود الزمنية: لقد تطرقنا في هذا الموضوع إلى دراسة حول إستراتيجية ترقية الصادرات غير النفطية وآثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر، وذلك بالتعرف على النمو الاقتصادي والصادرات ودور القطاع الزراعي والمتمثل في التمور في التنويع من الصادرات

1970-1991: فترة ما قبل تطبيق إستراتيجية تنمية الصادرات.

1992-2009: فترة تطبيق إستراتيجية تنمية الصادرات.

خطة البحث: قسم البحث إلى فصلين:

قدمنا في الفصل الأول مفاهيم حول النمو الاقتصادي ومختلف المدارس الإقتصادية التي تطرقت إليه، كل حسب تحليلها للنمو الاقتصادي، وبعد ذلك قمنا بعرض للصادرات عند مختلف الاقتصاديين، ثم تطرقنا إلى الدراسات السابقة التي تناولت نفس الموضوع، و الفصل الثاني الذي جاء بعنوان آفاق تطوير الصادرات الجزائرية الزراعية كمورد غير نفطي ومساهمتها في النمو الاقتصادي بحيث تم طرح مختلف المشاكل والإنجازات التي عرفتها الصادرات خارج المحروقات، لتختتم الدراسة بجملة من النتائج و التوصيات لتفعيل دور القطاع الزراعي –حالة التمور– في تحقيق النمو الاقتصادي.

تمهيد

يعد هدف تحقيق معدلات موجبة للنمو الاقتصادي ضمن الأولويات التي تسعى لها حكومات الدول على اختلافها، وخصوصا عندما يتعلق الأمر بالدول النامية و المتخلفة التي تسعى دوما إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والخروج من دائرة التخلف ومحاربة الفقر وما يصاحبه من معضلات اقتصادية واجتماعية، و يحتوي الفكر الاقتصادي على أفكارا تعكس أهمية إسهام التجارة الخارجية في تحقيق الإنماء الاقتصادي، وذلك من خلال ما تؤديه من توزيع الموارد الإنتاجية بين دول العالم على وجه يكفل الاستخدام الاقتصادي الأفضل، وما ينتج عن هذه التجارة من استغلال إمكانات اتساع السوق في تحسين الإنتاج، و يشمل الفكر الاقتصادي عددا من الأفكار التي رأت في نشاط التصدير أهمية بالغة واعتباره ركنا أساسيا في عملية الإنماء الاقتصادي للدول المتقدمة والنامية على السواء، وسنحاول التطرق في هذا الفصل إلى العناصر التالية:

المبحث الأول: النمو الاقتصادي و مكانة الصادرات في الفكر الاقتصادي

المبحث الثاني: الدراسات السابقة التي تطرقت لنفس الموضوع

المبحث الأول: ماهية النمو الاقتصادي والأهمية الإقتصادية للصادرات

المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي

- هو التوسع في الناتج الحقيقي أو التوسع في دخل الفرد من الناتج القومي الحقيقي وهو بالتالي يخفف من عبئ ندرة الموارد ويولد زيادة في الناتج القومي الذي يعمل على مواجهة المشاكل الاقتصادية.
- ويعرف كذلك بأنه هو حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن ومتوسط الدخل الفردي ممثل بالعلاقة الرياضية التالية: [1]

متوسط الدخل الفردي = الدخل الكلي / عدد السكان

وما يجب التأكيد عليه أن النمو الاقتصادي يعني حدوث زيادة في الدخل الفردي الحقيقي وليس في شكله النقدي[2].

- ويعرفه **جون ريفوار** بأنه الزيادة في الإنتاج المصاحبة لتحسن التدريجي في الاقتصاد، حيث يمكن الاقتصاد أن يسير في مسار توجه الزيادة في الإنتاج[3].
- فالدخل النقدي يشير إلى عدد الوحدات النقدية التي يتسلمها الفرد خلال فترة زمنية معينة مقابل الخدمات الإنتاجية التي يقدمها، أما الدخل الحقيقي فهو يساوي الدخل النقدي مقسما على المستوى العام للأسعار، أي أنه يشير لكمية السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد من إنفاق دخله النقدي خلال فترة زمنية معينة.

المطلب الثاني: النمو الاقتصادي في ظل النظريات الاقتصادية

لقد اختلفت وتعددت الدراسات التي تناولت موضوع " النمو الاقتصادي " من حيث رؤيتها للظاهرة الاقتصادية وذلك في إطار الأفكار والمدارس والنظريات الاقتصادية، التي تباينت تحليلات روادها ومفكريها بخصوص هذه الظاهرة الاقتصادية. ويمكن أن نوضح ذلك كما يلي:

[1] محمد ناجي حسن خليفة، **"النمو الاقتصادي– النظرية والمفهوم"**، دار القاهرة للنشر، القاهرة، 2001، ص07.

[2] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **"اتجاهات حديثة في التنمية"**، الدار الجامعية، الإسكندرية، طبعة 2003/2002، ص11.

[3] Jean rivoire , l'economie de marché que sais –je ?, édition dahleb, Alger 1994, p 79.

أ. النموذج الكلاسيكي وتحليله للنمو الاقتصادي[1]

يرتكز التحليل الكلاسيكي على المبادئ والأسس التي تدعم الأفكار المفسرة للنظام الرأسمالي الحر، والتي يمكن توضيحها بإيجاز كما يلي: الحرية الاقتصادية وعدم تدخل الدولة، الملكية الخاصة، مبدأ المنافسة الحرة، المرونة الكاملة لكل من الأجور والأسعار، عدم خضوع العمال للخداع النقدي. قانون **ساي** (**Say**) " للمنافذ " الذي يقضي بأن العرض يخلق دوما طلبا مساويا له، مبدأ حيادية النقود كونها مجرد ستار يخفي وراءه حقيقة المبادلات. فالنقود هنا ليست سوى عربة لنقل القيم، ويرتكز التحليل الكلاسيكي على الافتراضات التالية:

- ثبات حجم الإنتاج أو المعاملات، فقانون **ساي** للأسواق الذي يعتبر أن العرض يخلق طلبا مساويا له، فالإنتاج يخلق معه قوته الشرائية بمعنى أن كل إنتاج يخلق معه إنفاقا مساويا له، وأن حدوث أي خلل في التوازن ما بين العرض والطلب سرعان ما يزول بفعل آلية السوق أو جهاز الأسعار.
- ثبات سرعة دوران النقود على الأقل في المدى القصير.
- ارتباط تغير المستوى العام للأسعار بتغير كمية النقود، وفق علاقة طردية تناسبية.

لقد اعتبر الاقتصاديون الكلاسيك أن **النمو الاقتصادي** يتم تلقائيا دون الحاجة إلى تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية– وقد اعتمدوا في ذلك على فروض معينة دفعتهم إلى عدم تصور إمكانية حدوث بطالة على مستوى الاقتصاد القومي ككل وإلى القول بأن التوازن الاقتصادي يتحقق دائما عند مستوى التشغيل الكامل – وقد قادهم ذلك للاعتقاد في حياد النقود بحيث يقتصر أثر التغيرات التي تحدث في كمية النقود على إحداث تغيرات مقابلة في قيمتها دون المساس بالنشاط الاقتصادي.

ويتطلب دراسة حياد النقود في النظرية الكلاسيكية تحليل النموذج الكلاسيكي في التوازن الاقتصادي الكلي بدءا بدراسة التوازن في القطاع الحقيقي والذي يضم دراسة دالة الإنتاج، توازن سوق العمل، ثم التوازن في سوق السلع والخدمات (السوق الحقيقي)

ب. النمو الاقتصادي في ظل التحليل الكينزي

تعتبر النظرية الكينزية أول نظرية شاملة ومتكاملة للاقتصاد الكلي تبحث في كيفية تحديد مستوى الدخل والإنتاج والاستخدام في اقتصاد نقدي.

[1] بلعزوز بن علي، "**محاضرات في النظريات والسياسات النقدية**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثالثة 2008– ص10.

وفيما يلي تظهر أهم المنطلقات والفرضيات التي استندت إليها النظرية الكينزية:

- لقد رفض النموذج الكينزي قانون المنافذ والقائل بأن العرض يخلق معه الطلب، وما ينجم عنه من رفض سيادة التوازن الدائم والمستمر عند مستوى العمالة الكاملة.
- إن الطلب على النقود لا يقتصر على أغراض التبادل وتغطية المصروفات المتوقعة وغير المتوقعة، وإنما يتضمن أغراضا أخرى بحكم وظيفتها كمستودع للقيمة والتي تتمثل في الطلب على النقود لأغراض المضاربة في الأسواق المالية.
- يؤكد كينز في تحليله على أن معدل الفائدة هو **متغير نقدي** حيث يمثل سعر الفائدة تكلفة اقتراض الأموال لأغراض الاستثمار، لذا فإن انخفاضه يشجع المستثمرين على زيادة إنفاقهم الاستثماري وارتفاعه يجعل تكلفة الاستثمار ترتفع فتقلل من الإنفاق الاستثماري الخاص.[1]

ج. النمو الاقتصادي في إطار المدرسة النقدية (Monétaristes): لقد اعتبر فريدمان نظريته هي بمثابة إعادة صياغة للنظرية النقدية الكمية التقليدية بصيغة فيشر (I. Fisher : MV = PT) بحيث:

M: تمثل الكتلة النقدية

V: سرعة الدوران

P: المستوى العام للأسعار

T: الزمن

و أوضح فريدمان بأن نظرية كمية النقود بالصيغة التي قدمها فيشر هي ليست نظرية للإنتاج ولا للدخل والأسعار، وإنما هي في الأساس نظرية للطلب على النقود. وفيما يلي تظهر مرتكزات الطرح الكمي المعاصر:

- يرى أصحاب مدرسة شيكاغو أن التضخم ظاهرة نقدية أساسا ويجد مصدره في نمو كمية النقود بسرعة أكبر من نمو الإنتاج، كما اعتقدوا أن النقود هي المتغير الاستراتيجي في تقلبات النشاط الاقتصادي وأن التقلبات الدورية في الإنتاج هي نتيجة لتحركات كمية النقود.
- ينظر النقديون إلى السياسة النقدية على أساس أنها الأداة القوية والفعالة إلى أبعد الحدود في مجال تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

[1] بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص، 15.

- تمارس النقود أثرا مباشرا وهاما على الإنفاق الكلي ومن ثم على الدخل في المدة القصيرة.

إن جوهر النظرية المعاصرة لكمية النقود كما صاغها ميلتون فريدمان يتمثل في كونها نظرية للطلب على النقود حيث تهتم بالعلاقة بين التغير في كمية النقود وبين التغير في مستوى الأسعار, وذلك من خلال ما يطرأ على الطلب على النقود من تغيرات.[1]

المطلب الثالث: مكانة الصادرات عند مختلف الاقتصاديين[2]

أولا: الصادرات في الفكر الاقتصادي التجاري

رأى التجاريون أن تحقيق قدر كبير من المعادن النفيسة (الثروة) يأتي من خلال الميزان التجاري الذي يكون في صالح الدولة، مما يحتم على الدولة أن تقلل من وارداتها من الدول الأخرى وان تزيد من صادراتها إلى تلك الدول، وبذلك فقد تمثلت السياسة التجارية لديهم في إنعاش وتشجيع الصادرات وتقييد الواردات من الخارج، واعتبر التجاريون أن تحقيق وتكوين فائض مستمر في الصادرات هو المصدر الرئيسي لتعزيز القدرة الشرائية التي تستطيع الدولة من خلالها الحصول على احتياجاتها من الخارج، وقد تمثلت سياسة تشجيع الصادرات لديهم من خلال التالي:

- تشجيع الصادرات من السلع الصناعية بكافة الوسائل.
- تقديم الدعم والمعونة المالية لبعض الصناعات التصديرية لمواجهة المنافسة الخارجية.
- رد بعض الرسوم أو الضرائب التي سبق أن تم تحصيلها عند استيراد المواد الخام لها من الخارج.
- تخفيض نفقات إنتاج السلع التي تصدر إلى الخارج من خلال سياسة الأجور المخفضة.
- إنشاء المستودعات الكبيرة للسلع الجاهزة للتصدير.
- إنشاء المناطق الحرة والموانئ التي من شأنها مساعدة الصادرات على التطور.

ثانيا: الصادرات في الفكر الاقتصادي الكلاسيكي

منذ مطلع القرن الثامن عشر بدأت تتراجع أفكار التجاريين، وبدأت أفكار الكلاسيك التي نادت بالحرية الاقتصادية الكاملة في مجال التجارة الخارجية، و أبدى الكلاسيك اهتماما بالغا في نشاط التجارة الخارجية ولكن ليس بالأسلوب الذي كان عليه التجاريون، حيث رأى الكلاسيك أن تنمية التجارة الخارجية على أساس

[1] أحمد أبو الفتوح علي الناقه ، "**نظرية النقود والأسواق المالية– مدخل حديث**"، مكتبة الإشعاع الفنية، الإسكندرية– الطبعة الأولى 2001، ص360.

[2] سامية سرحان، رسالة ماجيستير بعنوان، **آثر السياسة البيئية على القدرات التنافسية لصادرات الدول النامية "دراسة للآثار المتوقعة على تنافسية الصادرات الجزائرية"** ، جامعة فرحات عباس، 2011/2010، ص 44.

الكفاءات النسبية لا يتعارض أبدا مع التنمية الإقتصادية بل يساهم فيها بشكل فعال وكبير، وتناول مفكرو مدرسة الكلاسيك دور الصادرات في توسيع القاعدة الإنتاجية في الإقتصاد وتحقيق الغلة المتزايدة وتحريك الاستثمار على وجه يضمن الحصول على أكبر كفاية ممكنة من استخدامات الموارد المحلية إلى جانب اجتذاب رؤوس الأموال الخارجية للاستثمار في ميدان إنتاج السلع التصديرية، فقد أوضح الفكر الكلاسيكي أثر التجارة الخارجية على تراكم رأس المال عن طريق ما يترتب على التخصص الأكفأ للموارد الإقتصادية من ارتفاع في الدخل الحقيقي وزيادة الادخار وتوفير حوافز الاستثمار كنتيجة لاتساع إطار السوق والاستفادة من اقتصاديات الحجم الكبير، ومن خلال ما سبق عرضه عن الفكر الاقتصادي لدى الكلاسيك فيما يتعلق بنظرتهم إلى التجارة الخارجية وخاصة الصادرات بأنها لم تكن مجرد أداة لإعادة تخصيص الموارد أو تحقيق التوزيع الأمثل لها، بل تعتبر عندهم قوة محركة للنمو.

ثالثا: الصادرات في الفكر الاقتصادي الحديث[1]

– عندما جاء كينز برز الاهتمام البالغ في تحليل أهمية دور الصادرات كأحد مكونات الدخل القومي حيث تسهم الصادرات من خلال عمل المضاعف بزيادة الدخل بصورة أكبر من قيمتها المباشرة، أما "Myrdal" فإنه يرى أن التجارة الخارجية بين الدول النامية والدول المتقدمة تعمل على زيادة التفاوت القائم في المستويات الإقتصادية بين المجموعتين، ويرى أن الأسواق الكبيرة التي تخلقها التجارة الخارجية تعمل في المقام الأول على تعزيز وضع الدول المتقدمة التي تتمتع أصلا بصناعة قوية مقابل ضعفها في الدول النامية، إلى جانب أن الطلب على صادرات الدول الأخيرة– وغالبا ما تكون مواد خام أو أولية تتصف بعدم المرونة– ويرى أن أي تقدم يحدث في قطاع الصادرات في الدول النامية غالبا ما يرجع أثره إلى الدول الصناعية المستوردة للمواد الأولية، إضافة إلى عوائد استثماراتها التي اقتصرت على قطاعات معينة كإنتاج المواد الأولية وتصديرها. أما "Nurkse" فإنه يرى أن التجارة الخارجية أداة لانتشار النمو الاقتصادي فضلا عن كونها وسيلة لتوزيع المواد توزيعا أكثر كفاءة، وضرب مثالا على ذلك بالدور الذي لعبته التجارة الخارجية في البلدان الحديثة مثل كندا واستراليا وجنوب إفريقيا والأرجنتين، كما أكد على ضرورة الاهتمام بهذا الجانب في الدول النامية خاصة عندما تكون ظروف الطلب الخارجي على مواد التصدير وسلعة غير مواتية، وإزاء ذلك بين تشاؤمه بما يتعلق بإمكانية قيام التجارة الخارجية بدور إنمائي للدول النامية، وذلك نتيجة ما تواجهه صادراتها إلى أسواق الدول المتقدمة من عقبات عديدة، هذا ما يجعل اللجوء إلى تنمية الصادرات أكثر من ضرورة.

[1] سامية سرحان، مرجع سابق، ص ص 45– 46.

المطلب الرابع: العلاقة بين النمو الاقتصادي ونمو الصادرات و مبررات اللجوء إليها

أولا: العلاقة بين النمو الاقتصادي و نمو الصادرات

إن اقل ما يقال عن علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي أن الصادرات محرك للنمو الاقتصادي، وهذا ما أشار إليه دنيس روبرت سوان (Dnis robort soine) في مقال نشرها عام 1940، وبعده حاول نوركسيه (Nourqosie) أن يثبت أن زيادة الصادرات كانت محركا لنمو الاقتصادي في الأقطار المنتجة للمواد الخام في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وأظهرت العديد من الدراسات أن نمو الصادرات كان ذا ارتباط كبير مع الناتج المحلي الإجمال، ويثبت أن البلدان التي تنمو بسرعة تميل إلى تصدير المزيد من السلع وأن زيادة الصادرات تؤدي إلى نمو سريع في الإقتصاد.

إن ما يتمتع به القطاع من أهمية جعل له القدرة على المساهمة في عملية النمو الاقتصادي، حيث يبرز دوره في تحقيق التوازن بين العرض الإنتاجي غير مرن والطلب شديد المرونة، بالإضافة إلى دورها الطويل المدى في المساهمة في توفير النقد الأجنبي اللازم لإعادة بناء الهيكل الاقتصادي.[1]

ثانيا: مبررات اللجوء إلى تنمية الصادرات[2]

- ✓ **النزعة الحمائية:** اتجهت الدول الصناعية المتقدمة إلى زيادة للنزعة الحمائية أمام وارداتها من كافة السلع الأولية والصناعية، نتيجة للأزمات المالية التي سادت في عقد الثمانينات، بالإضافة إلى فترات الركود العالمي الذي ساد معظم الدول الصناعية، هذا وقد اتجهت الدول الصناعية إلى تبني القيود الحمائية غير التعريفية على أثر نجاح الجات في تخفيض متوسط التعريفات الجمركية وقد أثرت هذه القيود تأثيرا واضحا منذ منتصف السبعينات على صادرات الدول النامية. ويرجع الاتجاه المتزايد للنزعة الحمائية من جانب الدول الصناعية المتقدمة إلى الطبيعة الديناميكية للميزة النسبية، فالمعروف أن الدول المتقدمة هي صاحبة السبق في الاختراعات الحديثة، بل هي منبعها، غير أن هذه الميزة سرعان ما تنتقل إلى دولة أو دول أخرى قد تكون أقل تقدما، حيث يتم إنتاج السلعة فيها وتصديرها للخارج إسنادا إلى وفرة عوامل الإنتاج في تلك الدول، فتبدأ الدولة صاحبة الاختراع في مواجهة منافسة شديدة ليست فقط في الأسواق العالمية بل

[1] بن جلول خالد، رسالة ماجستير بعنوان، **آثر ترقية الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي" دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر**، جامعة الجزائر، (1970-2006) ، ص ص 100- 101.

[2] وصاف سعيدي، **تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر**، مجلة الباحث العدد1، جامعة ورقلة ،2002، ص ص 8-9.

أيضا في أسواق الدولة صاحبة الاختراع المر الذي يحدو بالعديد من هذه الدول إلى البحث عن وسائل جديدة للحماية.

- ✓ **معدل التبادل:** شهدت معدلات التبادل الدولية تدهورا في غير صالح الدول النامية، ويرجع ذلك بصفة أساسية إلى اتجاه أسعار السلع الصناعية التي تصدرها الدول المتقدمة الصناعية، إلى الدول النامية، إلى الارتفاع الشديد، مقابل اتجاه أسعار السلع الدولية، باستثناء البترول إلى الانخفاض، ويرجع السبب وراء الانخفاض النسبي في أسعار المواد الأولية إلى تراخي الطلب العالمي على هذا النوع من المنتجات نتيجة للتقدم العلمي والتكنولوجي الذي حققته هذه الدول الصناعية المتقدمة، بما ساعدها على تخفيض نسبة المواد الأولية (المستوردة) المستخدمة في إنتاج السلع الصناعية.
- ✓ **الدين الخارجي**: لقد تزايدت أعباء الديون الخارجية في الفترة الأخيرة، فالديون الخارجية هي نتيجة لتزايد العجز في موازين المدفوعات، فتزايد عجز الحساب الجاري تترتب عليه ضرورة لجوء الدولة إلى الاقتراض الخارجي لتمويل هذا العجز، وتحقيق فائض ميزان العمليات الرأسمالية يترتب عليه زيادة أرقام المديونية الخارجية، وبالتبعية تزداد أرقام المديونية الخارجية مما تترتب عليها التزامات وأعباء واجبة السداد بعد فترة زمنية، الأمر الذي ينعكس في النهاية في زيادة العجز في الحساب الجاري، هذا ويزداد الأمر سواء نتيجة لارتفاع أسعار الفائدة على هذه القروض، وقد عانت الدول النامية غير البترولية في الآونة الأخيرة من أزمات مالية حادة نتيجة لتراكم الديون الخارجية مما أثر على العجز الجاري في موازين مدفوعات معظم الدول النامية.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة التي تطرقت لنفس الموضوع

المطلب الأول: دراسة اثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر" حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"

- هذه الدراسة هي مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية من إعداد: مصطفى بن ساحة و شملت هذه الدراسة اثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر.

وتم طرح إشكالية هذا الموضوع على النحو التالي:

إلى أي مدى تسهم إستراتيجية تنمية الصادرات غير النفطية المعتمدة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق النمو الاقتصادي بالجزائر؟

وتطرقت الدراسة إلى النمو الاقتصادي الذي يعتبر من أهم مؤشرات رفاهية المجتمع، بحيث تلعب الصادرات دورا أساسيا بوصفها محركا للنمو، وقد حددت هذه الدراسة حالة الجزائر والتي تعاني من الأحادية في التصدير بالنظر لكون أن ما يفوق 95% من صادراتها عبارة عن النفط، لكن عملت الجزائر جاهدة لتنمية صادراتها غير النفطية من خلال العديد من الإجراءات، والتي تطرقت إليها الدراسة مثل إنشاء مؤسسات تعمل على المساعدة في ترقية الصادرات خارج المحروقات، كما شملت الدراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فنجد الطالب قدم نشأتها تم تطرق إلى تطور عددها في الجزائر من 1994 إلى 2009 وتوزيعها الجغرافي والدور الفعال الذي تلعبه، وبالتالي يمكن المراهنة عليها في تنمية الصادرات غير النفطية من خلال البرامج التي تعمل على تأهيلها وترقيتها لتحسين النمو الاقتصادي الجزائري

المطلب الثاني: دراسة حول آثر ترقية الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي" دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر 1970–2006

- هذه الدراسة هي مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية من إعداد: بن جلول خالد و تطرقت إلى اثر ترقية الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي.

وتم طرح إشكالية هذه الدراسة فيما يلي:

إلى أي مدى يمكن أن يتأثر النمو الاقتصادي للجزائر من جراء ترقية الصادرات خارج المحروقات ؟

- كما تطرقت إلى نظريات التجارة الخارجية وتطور السياسات التصديرية في الجزائر منذ الاستقلال إلى الوضع الحالي كما شمل الموضوع دراسة قياسية لمعرفة إثر ترقية الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي، وذلك لبيان خصوصية الدور الذي تقوم به الصادرات خارج المحروقات في تحقيق النمو الاقتصادي خلال فترة 1970–2006، باعتبار أن الجزائر من بين أهم الدول التي تسعى لرفع معدل الأداء الاقتصادي لتحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع، كما يمثل هدف التنمية في الجزائر محورا رئيسا في خططها التنموية والسياسات الإقتصادية لاسيما في ظل وضعها الاقتصادي المتخلف.

المطلب الثالث: أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية

أولا: الدراسة الأولى آثر تنمية الصادرات غير نفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر "حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"

- لقد شملت هذه الدراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا أن الجانب الأكبر من المعلومات كان نظري أي فيه نوع من سرد للمعلومات متمثل في كثرة المفاهيم في الوقت الذي كان يجب أن يخصص أكبر قدر من المعلومات في الجانب التطبيقي.
- تتوافق الدراسة الحالية مع الدراسة السابقة في أنهما يؤكدان على البعد الإستراتيجي للصادرات غير النفطية في تحقيق النمو الاقتصادي، وكذلك على ضرورة تنويع الصادرات غير النفطية.
- كلا الموضوعين يدرسان الإقتصاد الجزائري.
- الدراسة السابقة تدرس حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من ناحية الدور الذي تلعبه في تنمية الصادرات غير النفطية من خلال إنتاجها أما الدراسة الحالية تدرس القطاع الزراعي وبالضبط حالة التمور.

ثانيا: الدراسة الثانية آثر ترقية الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي " دراسة تحليلية لحالة الجزائر 1970– 2006

- كلا الدراستين تناولا موضوع الصادرات خارج قطاع المحروقات
- اختصرت الدراسة على توضيح العلاقة السببية بين النمو الاقتصادي والصادرات خارج المحروقات في حين لو تم التطرق إلى دراسة قطاع معين يكون خارج المحروقات فقد كان يساهم أكثر في توضيح التأثير على النمو الاقتصادي، عكس الدراسة الحالية والتي تناولت دور القطاع الزراعي "حالة التمور" في زيادة النمو الاقتصادي خارج المحروقات.

خلاصة الفصل

يعتبر النمو الاقتصادي الهدف الأساسي لأي سياسة اقتصادية كانت، بحكم أنه مؤشر يدل في الغالب على وضعية الإقتصاد ككل كما يخضع إلى جملة من العوامل والمحددات التي تعد من أساسيات النمو الاقتصادي، كما اختلفت الآراء حول النمو الإقتصاد بين مختلف النظريات الإقتصادية، وشهدت الصادرات كذلك العديد من وجهات النظر كما حاول العديد من الاقتصاديين إثبات العلاقة بين النمو الاقتصادي والصادرات، ونجد العديد من الدول التي تعمل جاهدة على تطور صادراتها من تحقيق معدلات النمو الاقتصادي.

تمهيد

إن التأكيد على الطابع الاستراتيجي الذي تمثله الصادرات خارج المحروقات بالنسبة للاقتصاد الجزائري يهدف أساسا إلى إظهار ثقل وعبء الصادرات خارج المحروقات ومدى تأثيرها على التبادل الخارجي للجزائر وإعاقتها له. فالمرحلة الطويلة من الاستقرار التي ميزت هذا القطاع، رغم حيويته في اقتصاديات كل بلد، أدى إلى الاعتقاد بأن الفشل قدر محتوم تم الاستسلام له، هذا ما ظهر من خلال سلوك وتصرفات الأعوان الاقتصاديين، مما أدى بالاقتصاد الجزائري إلى تسجيل نتائج ضعيفة جدا في مجال التصدير و لكن في الآونة الأخيرة أصبحت الحكومة الجزائرية تولي اهتمامات أكبر لعدة قطاعات خارج المحروقات منها القطاع الفلاحي والتي تعمل جاهدة على تنميته وتطويره، سنرى في هذا الفصل العناصر التالية:

المبحث الأول: مشاكل وإنجازات تنمية الصادرات في الجزائر

المبحث الثاني: الأهمية الإقتصادية لإنتاج التمور في الجزائر

المبحث الأول: مشاكل وإنجازات تنمية الصادرات في الجزائر

المطلب الأول: الهيئات المساعدة على ترقية الصادرات خارج المحروقات[1]

- **الديوان الوطني لترقية الصادرات:**

أنشأ بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 327/96 في 01 أكتوبر وضع تحت وصاية وزارة التجارة، وتحدد المادة الرابعة المهام الأساسية لهذا الديوان:

- ✓ إعداد برنامج لترقية وتحليل أوضاع السوق العالمية لتسهيل دخول المنتجات الجزائرية إلى هذه السوق والزيادة من حجمها.
- ✓ وضع ونشر كل البيانات المتعلقة بالوضع الاقتصادي فيما يخص التجارة الخارجية للمؤسسات والإدارات.
- ✓ انجاز الدراسات المستقبلية وتحريك كل المساعدات التقنية الضرورية في ميدان التجارة الخارجية.

- **الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة:**

أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 93/96 الصادر بتاريخ 1996/03/03 وتتمثل مهامها حسب المادة الخامسة في:

1 - المساهمة في تنظيم كل اللقاءات والتظاهرات الإقتصادية في الجزائر وفي الخارج مثل المعارض والندوات والمهام التجارية.

2 - توطيد العلاقات وعقد اتفاقيات تعاون مع المؤسسات الأجنبية المماثلة.

3 - ويمكن للغرفة التدخل بطلب من المتعاملين في حل النزاعات التجارية الوطنية والدولية.

- **الشركة الجزائرية لتامين وضمان الصادرات**

أنشأت هذه الشركة حسب المرسوم التنفيذي رقم 235/96 الصادر في 1996/07/20 طبقا للمادة الرابعة من الأمر رقم 06/96 الصادر في 1996/01/10 المتعلق بتأمين القرض عند التصدير وتهدف إلى:

- ✓ ترقية وتشجيع الصادرات الجزائرية خارج المحروقات.
- ✓ تغطية المخاطر المتعلقة بعمليات التصدير(المخاطر التجارية، السياسية)

[1] نوري منير، لجلط إبراهيم، **المؤسسات الإقتصادية الجزائرية وإشكالية التصدير خارج المحروقات** مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول المنافسة والإستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج المحروقات في الدول العربية، جامعة الشلف. 2004.

- ✓ تأسيس بنك للمعلومات في مجال الإعلام الاقتصادي.
- ✓ تعويض وتغطية الديون.

- **الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية**

أنشأت الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية بأمر رئاسي رقم 03-04 مؤرخ في 19 جويلية سنة 2003، وبدأت عملها بتاريخ 12 جويلية 2004 مهمتها هي الاشتراك في ترويج المنتج الجزائري لأكبر عدد من البلدان، بالإضافة إلى المهام التالية وذلك حسب (المادة 19-20):

- ✓ ضمان تسيير أدوات ترقية الصادرات خارج المحروقات
- ✓ ضمان تسيير ديناميكي للشبكة الوطنية للمعلومات التجارية
- ✓ تزويد المؤسسات الجزائرية بالمعلومات التجارية والاقتصادية حول الأسواق الخارجية
- ✓ دعم جهود المؤسسات الجزائرية في الأسواق الخارجية
- ✓ ترقية نوعية العلامة للمنتجات الجزائرية بالخارج

- **تصميم برنامج جزائري- فرنسي لدعم الصادرات خارج المحروقات**

أطلقت الجزائر وفرنسا، بتاريخ 29 جوان 2008 برنامجا مشتركا لدعم الصادرات خارج المحروقات أطلق عليه "اوبتيم ايكسبورت" يرتكز على تعزيز قدرات التصدير لدى عموم المجموعات التجارية الجزائرية مع تركيز خاص على فئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويندرج هذا البرنامج الذي تبلغ تكلفته 2.1 مليون دولار في إطار برنامج عمل الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية، وتم تمويل هذا البرنامج من قبل وزارة التجارة الجزائرية والوكالة الفرنسية للتنمية، ووضع هذا البرنامج لفترة قصيرة حيث انتهى وقت تنفيذه في 30 ديسمبر 2010م إلا أنه مع أواخر سنة 2009 تم تأهيل 44 مؤسسة صغيرة ومتوسطة للتصدير في إطار هذا البرنامج.

المطلب الثاني: مشاكل التصدير في الجزائر[1]

1- المشاكل على المستوى الجزئي

- غياب سياسة محددة الأهداف وواضحة ومعلنة ومعروفة من طرف كل الدوائر والمستويات والمصالح والأفراد.

- تطبيق عشوائي وغير منتظم لإجراءات العمل المنصوص عليها في نظام الجودة، بالإضافة إلى غياب نظام قادر على القياس المبني على الأساليب الإحصائية لتحديد الاختلاف.

- عدم الأخذ بأسلوب نظام الجودة في مجال تحديد وتصميم المنتجات.

- غياب التحفيز المادي والمعنوي داخل المؤسسة الذي قضى على كل فرص الإبداع والابتكار كأسلوب عملي يمكن المؤسسة الجزائرية من تحضير المنتوج الذي يتلاءم ومتطلبات الوضع الحالي.

المشاكل المرتبطة بالمحيط الاقتصادي

- غياب إستراتيجية محددة المعالم للتصدير أو على الأقل تغطية الحاجيات المحلية والذي يفترض أنها جزء ضروري لتنمية وتوزيع الصادرات وتحقيق تنافسية، تعطي الاعتبار للجانب الاقتصادي والاجتماعي والتشابك والتداخل الحاصل بين الأسواق الوطنية والأجنبية.

- غياب ثقافة التصدير لدى المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين، وميلهم لممارسة عملية الاستيراد بسبب ارتفاع نسبة الربح والتقليل من المخاطر الناجمة عن التصدير.

- انعدام الخبرة لدى المصدرين الجزائريين والتي تحول دون تموقعهم في الأسواق الأجنبية لمدة أطول .هذه الوضعية تجلت من خلال الانعكاسات والتأثيرات السلبية من جراء تحرير التبادلات التجارية للنظام الإنتاجي الوطني.

- سوء استخدام التكنولوجيا حال دون تقديم منتجات مطابقة للمواصفات الدولية سواء من حيث التصميم، تغليف، بالإضافة إلى غياب الإبداع والابتكار التقني والتكنولوجي سبب ضعف ميزانية البحث والتطوير وأنماط الإدارة المتسلطة.

المشاكل المرتبطة بالمحيط المؤسساتي والتشريعي

- غياب أدنى تنظيم للتواجد التجاري في الأسواق الخارجية بما يخدم الصادرات خارج المحروقات.

[1] وصاف سعيدي، مرجع سابق، ص ص 12- 14.

– وجود تنظيم وتنسيق غير كافيين بين المصدرين الجزائريين سواء على المستوى الوطني أو الخارجي.

– سوء استخدام وتوجيه الموارد المالية للصندوق الخاص لترقية الصادرات خارج المحروقات.

– ارتفاع تكاليف النقل الدولي وعجز خدمات دعم التصدير المخصصة لذلك، والتي تعتبر أداة أساسية وضرورية لتطوير نشاطات التصدير لأن ارتفاع تكاليف النقل يترتب عليه ارتفاع التكاليف التسويقية وبالتالي انخفاض هامش الربح الممكن تحقيقه من عملية التصدير.

– عدم الاهتمام بوظيفة التسويق الدولي وما يمكن أن تقدمه من معلومات للمؤسسات بحيث أصبح الحصول على المعلومات عن الأسواق الخارجية من أهم المشكلات التي تواجه المصدر الجزائري نظرا لنقص خبرته بالدراسات التسويقية.

المطلب الثالث: انجازات إستراتيجية تنمية الصادرات في الجزائر

في إطار الإصلاحات التي مست قطاع التجارة الخارجية وبغية الوقوف على نتائج إستراتيجية تنمية الصادرات التي اتبعتها الجزائر وجب القيام بالمقارنة تطور الصادرات غير النفطية في الفترة التي سبقت اتخاذ إجراءات تنمية الصادرات والفترة التي تلتها.

أ –تطور قيمة الصادرات غير النفطية للفترة قبل سنة 1992

– لدينا جدول يلخص تطور الصادرات غير النفطية للفترة المذكورة، والتي تمثل فترة ما قبل تنفيذ إجراءات تنمية الصادرات.

الجدول رقم (2–1): تطور الصادرات غير النفطية من 1970 إلى 1991

الوحدة: (مليون دينار جزائري)

السنوات	1970	1972	1974	1979	1984	1987	1989	1990	1991
الصادرات غير النفطية	1525	1038	1333	895	1461	1036	3010	4301	3430
نسبة النمو	–	1.89–	4.71	6.28–	62.69	11.15	21.02	42.89	20.25–

المصدر: مصطفى بن ساحة، رسالة ماجيستير بعنوان أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر" دراسة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، المركز الجامعي غرداية، 2011/2010، ص 123.

– سجلت الصادرات غير النفطية خلال هذه الفترة تذبذبا ملحوظا تراوح بين النمو والانخفاض، حيث بلغت قيمتها 1525 مليون دينار جزائري سنة 1970، لتتراجع بعد ذلك سنة 1972 إلى مبلغ 1038 مليون دينار جزائري بانخفاض عن السنة التي سبقتها بنسبة 1.89%، ثم سجلت بعد ذلك ارتفاعا خلال سنة 1974 بنسبة 4.7% لتبليغ قيمتها 1333 مليون دينار.

– ثم استمر هذا التذبذب على نفس المنوال سنوات الثمانيات، وسجلت ارتفاعا بمتوسط 3.75%، أما بالنسبة لسنة 1990 فقد سجلت الصادرات غير النفطية مبلغ 4301 مليون دينار بنسبة ارتفاع قدرها 42.89%، لتنخفض في السنة الموالية لها إلى قيمة 3430 مليون دينار وبنسبة 20.35%.

– وخلال هذه الفترة نلاحظ أن الصادرات غير النفطية لم تخرج من الانخفاض الذي يرافقه ارتفاع ضعيف من سنة إلى أخرى، وذلك لأنه لم تكن هناك برامج ولا أهداف لتنمية الصادرات غير النفطية وحتى بعض البرامج التي شرع في تنفيذها في آخر الفترة لم تعطي ثمارها لأنها أجهضت في مراحلها الأولى.

ب – تطور قيمة الصادرات غير النفطية بعد 1992

في هذه الفترة نمت الصادرات غير النفطية بشكل مضطرد وحققت ارتفاعا متزايدا من سنة إلى أخرى ولم تعرف الانخفاض إلا نادرا، لكن وعلى الرغم من الجهود المبذولة لتنمية الصادرات، لم تتجاوز الصادرات غير النفطية للجزائر معدل 05% في أحسن الأحوال، فالحكومات المتوالية تعمل على تنمية الصادرات غير النفطية إلى يومنا هذا.

وفيما يلي الجدول رقم (2–2): تطور الصادرات غير النفطية للفترة (1992–2009)

الوحدة: (مليون دينار جزائري)

السنوات	1992	1994	1996	1998	2000	2002	2004	2006	2008	2009
الصادرات غير النفطية	461,66	176,86	784,79	372,58	612	734	71	1184	1893	**1047**

المصدر: مصطفى بن ساحة، مرجع سابق، ص 124.

المبحث الثاني: الأهمية الإقتصادية لإنتاج التمور في الجزائر

المطلب الأول: زراعة نخيل التمر في الجزائر

تعد زراعة نخيل التمر في الجزائر من أقدم الزراعات حيث تحتل مكانة هامة جدا نظرا لما تقدمه من فوائد ولقد عرف هذا القطاع الحيوي تحولات عديدة خلال مختلف مراحل الإصلاحات الزراعية السابقة أين سجل تطورا ملحوظا في مجالات كثيرة (كمية الإنتاج ، عدد النخيل ، نوعية المنتج و الخدمات) و بشكل خاص خلال العشرية الأخيرة أي منذ البدء في تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الزراعية الذي أولى أهمية كبيرة إلى هذه الشعبة.

1- إنتاج التمور في الجزائر

ككل المنتجات الزراعية فإن إنتاج التمور يتصف بالتعقيد من حيث اختلاف الظروف الطبيعية ومنها المرتبطة بعامل المناخ والمياه والانعزال للواحات عن بعضها البعض وتعتبر التمور من المحاصيل الزراعية المهمة في الجزائر ويبلغ إنتاج الجزائر من التمور حوالي 427583 طن لعام 1999 والجدير بالذكر أن الطاقة الإنتاجية للتمور تعتمد بصفة أساسية على كل من المساحة المزروعة بالنخيل والإنتاج الكلي ومتوسط الإنتاجية للمحصول، وعرفت المساحة المزروعة بالنخيل اتجاها عاما تصاعديا خلال الفترة 1990- 1999 حيث بلغت المساحة المزروعة بالنخيل في سنة 1999م حوالي 100120 هكتار أي بزيادة قدرها 27% بالنسبة لسنة 1990 [1].

[1] بشير بن عيشى، **المعوقات الإنتاجية والتصديرية للتمور وكيفية مواجهتها في الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية العدد الثالث، جامعة بسكرة، أكتوبر 2002.

الجدول رقم (2–3): يوضح إجمالي الإنتاج الكلي للتمور والإنتاجية في الجزائر (1990–1999م)

السنوات	المساحة (الهكتار)	الرقم القياسي	الإنتاج الوطني(طن)	الرقم القياسي	الإنتاجية كلغ/هكتار	الرقم القياسي
1990	78640	100	205907	100	33.08	100
1991	81890	104	209100	102	33.16	98.10
1992	83440	106	260500	126.5	39.9	118.04
1993	84410	107.33	261612	127	39.24	116.09
1994	85230	108.37	317184	154	44.53	131.74
1995	87020	110.65	285155	138.5	41	121.3
1996	96560	122.78	260515	126.5	31.54	93.31
1997	96520	122.73	302993	147	35.31	104.46
1998	97990	124.60	387313	188	44	130.17
1999	100120	127.3	427583	207.65	48.40	143.19

المصدر: statistique agricole série a 1990- 1999 page 5

– ورغم الزراعة المختلفة التي عرفتها المناطق الصحراوية إلا أن زراعة نخيل التمور تعد الزراعة الإستراتيجية في مناطق الواحات حيث تمتد على مساحة تقدر بأكثر : 135000هكتار وعلى أكثر من 15 مليون نخلة في سنة 2003 وهذا ناتج عن الدعم الذي قدمته الدولة للفلاحين لتنمية هذا القطاع[1].

– وحسب منظمة الأغذية والزراعة(FAO) فقد بلغ إنتاج الجزائر من التمور سنة 2010 حوالي 710.00 ألف طن بحيث نلاحظ زيادة على غرار السنوات السابقة وهذا راجع للتطور عدد النخيل.

[1] http://tidi.ahlamontada.net/t7086-topic2013/04/29

2- واحات إنتاج التمور

تعتبر الواحات المتفرقة عبر ربوع الصحراء الجزائرية المناطق الزراعية الرئيسية لنخيل التمور وهي كما يلي:

- ✓ الزيبان: بسكرة، بوسعادة، طولقة
- ✓ وادي سوف: الوادي.
- ✓ وادي ريغ: ورقلة، توقرت.
- ✓ واحة واد ميزاب.
- ✓ توات: أدرار، رقان.
- ✓ ساورة: بشار.
- ✓ الهقار: تمنراست.
- ✓ تيديلكت: عين صالح.
- ✓ تادميت: المنيعة.

3- أنواع التمور وخصائصها

الشكل (2-1): يوضح أنواع التمور

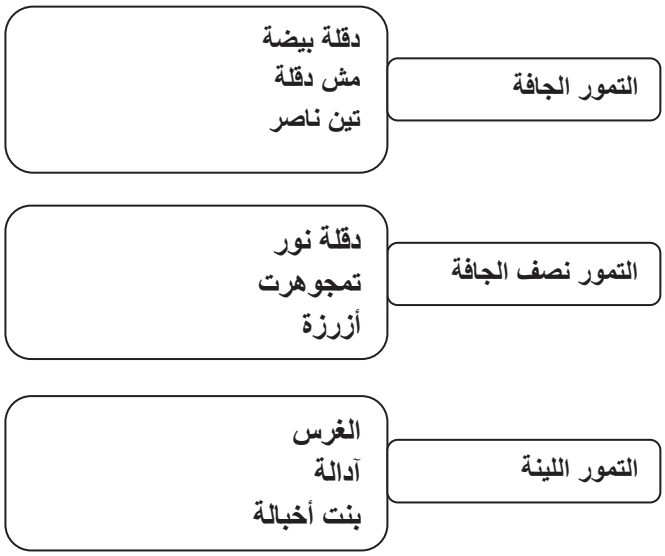

المصدر: عمر عزاوي، استرتيجية تسويق التمور في الجزائر، مجلة الباحث العدد 1، جامعة ورقلة، 2002، ص 44.

- والجدول الموالي يوضح أصناف وخصائص التمور ومناطق تواجدها:

الجدول:رقم (2-4): يوضح أصناف وخصائص التمور ومناطق تواجدها

أصناف التمور	الخصائص	مناطق الزراعة
دقلة نور	نصف لينة	صحراء السفلى
غرس	لينة	صحراء السفلى
دقلة بيضاء	جافة	واد ريغ
مش دقلة	جافة	زيبان
تفزوين	لينة	ورقلة/ شبكة
بنت خبالة	لينة	ورقلة/ شبكة
آدالة	لينة	شبكة
تيمجهورت	نصف لينة	شبكة/ فورارة
حمراية	نصف لينة	توات/ ساورة
ازرزة	نصف جافة	شبكة
ورقلية	نصف جافة	ورقلة، واد ريغ
تين ناصر	جافة	تيدكلت، توات
تفربوشت	نصف لينة	توات/ فورارة

المصدر: عمر عزاوي، مرجع سابق ص 45.

المطلب الثاني: التجارة الخارجية للتمور

أولا: أهم الدول المصدرة للتمور في العالم[1]

تعتمد الدول على الصادرات في تمويل خطط التنمية الإقتصادية ولما يكون اعتماد البنيان الاقتصادي على محصول واحد أو عدد قليل من المحاصيل التصديرية يجعله قليل المرونة في مواجهة الظروف الإقتصادية والظروف الاجتماعية غير الملائمة لذا كان لتنويع الحاصلات التصديرية أهمية كبيرة في ضمان الحصول على العملة الصعبة بل وتبادلها من عام لآخر، ولتحديد الصادرات لابد من الإشارة إلى مجموعة المصدرين، فدول الخليج تصدر إنتاجها نحو دول آسيا ودول الشرق الأوسط وإفريقيا الشرقية، في حين دول شمال إفريقيا تصدر إنتاجها نحو أوروبا وبنسبة اقل نحو دول الساحل الإفريقي كالنيجر ومالي.

– **المجموعة الأولى**: تصدر إنتاجها من التمور نحو الدول كثيرة السكان مثل الصين ،الهند، باكستان، مصر وإندونيسيا أين تعتبر التمور غذاء أساسيا لجزء هام من سكانها أو علي الأقل لدى بعض المناطق في هذه الدول.

– **المجموعة الثانية**: تصدر إنتاجها من التمور ذات النوعية الجيدة نحو أوروبا أين تعتبر التمور غذاء غير ضروري بل كفاكهة.

– إلى جانب هاتين المجموعتين الأساسيتين هناك **مجموعة ثالثة وراءها الولايات المتحدة الأمريكية** قد تنافس بجدية دول شمال إفريقيا خصوصا فيما يخص نوعية التمور وخاصة ذات الجودة العالية " دقلة نور".

[1] http://tidi.ahlamontada.net/t7086-topic2013/05/07

الجدول رقم (2–5): يوضح الدول المصدرة للتمور في العالم لعام 2008

الدولة	الكمية بالطن	النسبة المئوية
العراق	264640	%27.1
الإمارات	237898	%24.4
إيران	169119	%17.37
باكستان	93137	%9.5
تونس	69485	%7.2
السعودية	50891	%5.2
الجزائر	21146	%5.97
إسرائيل	9447	%0.97
مصر	8995	%0.92
باقي دول العالم	48594	%10.24
الإجمالي	973352	100

المصدر: محمد عبد الله الخميس، دراسة بعنوان تحليل لواقع واتجاهات انتاج وتصدير التمور في المملكة العربية السعودية ، جامعة الملك سعود، السعودية، 1432/1431

ثانيا: أهم الدول المستوردة للتمور في العالم[1]

و تستهلك التمور على شكلين إما على شكل أساسي أو على شكل فاكهة لهذا نحن أمام مجموعتين من المشتريين أو المستهلكين للتمور.

– المجوعة الأولى: الدول الأسيوية التي تستورد الكمية الكبيرة من الإنتاج العالمي الموجه للتصدير مثل: الصين والهند بحيث تستورد كميات كبيرة من العراق والمملكة العربية السعودية وبأسعار منخفضة ونوعية التمور جافة أما دول المحيط الهندي ماليزيا وسنغافورة فالنوعية المطلوبة يجب أن تكون منافسة للمأكولات الغذائية الأساسية

[1] http://tidi.ahlamontada.net/t7086-topic2013/05/07

الأخرى، ويجب أن تكون التمور صالحة للتخزين والحفظ الجيد ويمكن نقلها بسهولة .

– **المجموعة الثانية:** نجد الدول الغربية منها على الخصوص فرنسا، المملكة المتحدة لعل هذا راجعًا لماضيها الاستعماري أو لفوائد التمور المستوردة ومنها نوع " دقلة نور" وتعتبر الجزائر وتونس أهم مورديها لهاته الدول.

الجدول رقم (2–6): يوضح الدول المستوردة للتمور في العالم لعام 2008

الدولة	الكمية بالطن	النسبة المئوية
الهند	230926	%28.2
الإمارات	227726	%27.8
اليمن	25243	%3
فرنسا	24904	%3
روسيا	22425	%2.7
بنغلاديش	20869	%2.5
المغرب	41137	%5
ماليزيا	14087	%1.7
أند ونسيا	13907	%1.6
بريطانيا	13013	%1.6
باقي دول العالم	184083	%22.5
جميع دول العالم	818322	%100

المصدر: محمد عبد الله الخميس، دراسة بعنوان تحليل لواقع واتجاهات انتاج وتصدير التمور في المملكة العربية السعودية ، مرجع سابق.

ثالثا: عرض لحالة تصدير التمور الجزائرية

يؤكد العارفون بنشاط التصدير الخاص بمادة التمر أن صادرات الجزائر من التمور خلال السنوات الأولى للاستقلال قاربت حدود 500 ألف طن، لكن سرعان ما تراجع حجم وقيمة صادراتنا من هذا المنتوج الفلاحي إلى درجة جد قصوى، وحسب بعض الدراسات فإن نسبة صادراتنا من التمور مقارنة بصادراتنا الأخرى خارج المحروقات شهدت بين1991 و1992 ارتفاعا محسوسا انتقلت من 4.92 بالمائة إلى 12.72 بالمائة، ثم تراجع حجم التصدير خلال 1993 الى11.5 بالمائة وتم خلال 1995 تسجيل ما نسبته 15.5 بالمائة صادرات بقيمة 78.51 مليون دولار، وتشير الدراسات نفسها إلى أن صادراتنا من هذه المادة سجلت انخفاضا متتاليا بين 1996 و سنة 2000 بنسبة 3.36 بالمائة.

و حسب إحصائيات الجمعية الوطنية للمصدرين الجزائريين، فقد بلغت الكمية المصدرة من التمر خلال 2005 حدود 12328 طنا بقيمة تفوق 18 مليون دولار وهي لا تمثل سوى 2.04 بالمائة من إجمالي صادرات الجزائر خارج المحروقات المحققة في السنة ذاتها، وبلغت القيمة المالية المصدرة من التمور خلال 2006 قيمة 20 مليون دولار، وبلغ الحجم المسجل خلال 2007 حدود 13.36 ألف طنا بقيمة تفوق 23 مليون دولار وتراجع الحجم المصدر من هذه المادة خلال 2008 إلى اقل من 10 ملايين طن بقيمة تقارب 20 مليون دولار، وتم خلال الأشهر التسعة الأولى من السنة الجارية 2009، تسجيل 4 آلاف طن من التمور بقيمة تقارب 8 ملايين دولار.

وتبقى الصادرات الجزائرية خارج المحروقات ومنها المنتوجات الفلاحية تظل دون مستوى التطلعات لأسباب مختلفة منها تثاقل الإدارة في تمويل هذا الجانب من التجارة الخارجية.[1]

المطلب الثالث: دور القطاع الزراعي "حالة التمور" في تحقيق النمو الاقتصادي

يعتبر القطاع الزراعي في الجزائر قطاع إستراتيجي في الاقتصاد الوطني، ولا يزال يلعب دورا هاما لذلك خصصت الجزائر جزءا كبيرا من مجهوداتها لتكثيف الزراعة. وحصة القيمة المضافة الزراعية في الناتج المحلي الإجمالي هو 10.1 ٪.[2]

[1] http://www.el-massa.com/ar/content/view/26475/41-2013/05/09

[2] http://www.afran.ir/ar/modules/publisher/item.php?itemid=73-2013/05/13

– وتساهم نسبة قيمة إنتاج التمور إلى قيمة الإنتاج الزراعي بـ 4.98%، والإنتاج الزراعي في الجزائر متنوع، لكنه يخضع لعامل التقلبات المناخية مما يجعله يتغير من سنة إلى أخرى.[1]

وشجر النخيل التي تتركز معظمه في الصحراء الشمالية الشرقية، وتقدر ب 18.7 مليون نخلة تتوزع على 17 ولاية بمساحة إجمالية تقدر 170.000 هكتار ،حيث قفز خلالها عدد النخيل من 11 مليون نخلة سنة 2002 إلي حوالي 18 مليون سنة 2011 أي زيادة تفوق 60% أما كمية الإنتاج بلغت تقريبا 6000000 قنطار ،وأهمها دقلة نور التي تمثل 49% من إنتاج التمور، والدقلة البيضاء التي تأتي في المرتبة الثانية بنسبة 30.2% من مجموع الإنتاج، ويمكن الاستفادة من التمور في الاستهلاك المباشر كسلعة نهائية وهو غذاء عالي القيمة الغذائية لما يحتويه من عناصر غذائية غنية مثل الماء والمعادن والأملاح والفيتامينات والسكريات وغيرها، والإستهلاك غير المباشر يكون عن طريق الطلب المشتق على منتجات التمر للصناعات التحويلية مثل الكحول الطبي، ومستحضرات التجميل، والسكر السائل، والعسل وغيرها.

– والاستفادة من المنتجات الصناعية الثانوية الأخرى لشجرة النخيل والتي تدخل في العديد من الصناعات الإقتصادية المهمة مثل صناعة الورق والأخشاب بأنواعها وهذا دليل كبير لأهمية ودور شجرة النخيل المنتجة للتمور في دعم الإقتصاد الجزائري وذلك عندما يستثمر الإنتاج المباشر وغير مباشر استثمارا اقتصادي أمثل في رفع الكفاءة الإقتصادية للنهوض بهذا القطاع الاستراتيجي مما يساهم في الوصول إلى النتائج المرجوة والمتمثلة فيما يلي:

- زيادة القيمة المضافة للاقتصاد الوطني
- رفع مستوى الأمن الغذائي على المستوى المحلي والعربي
- الأهمية الاقتصادية لتحسين مستوى الميزان التجاري
- خفض نسبة البطالة
- زيادة التكامل الاقتصادي بين القطاعات الإنتاجية الأخرى

[1] سفر بن حسين القحطاني، الأهمية الإقتصادية لإنتاج التمور في المملكة العربية السعودية والوطن العربي، جامعة الملك سعود، 2011.

خلاصة الفصل:

إن التطور الزراعي المسجل خلال السنوات الأخيرة في شتي الميادين ساهم بقسط كبير في توفير العديد من المنتجات الزراعية و بكميات معتبرة حيث قلصت فاتورة استيراد الأغذية و بالتالي ضمان جزء من الأمن الغذائي أما في مجال زراعة النخيل لقد أصبحت كمية التمور المنتجة و ذات الجودة العالية تمثل قيمة اقتصادية كبيرة للبلد و خاصة للمناطق المنتجة، و رغم هذا النمو الكبير لازال هذا القطاع يحتاج إلي إسناد قوي لاسيما في مجال الأبحاث العلمية في شتي الميادين كالري، التسميدة، والحماية الصحية التي لا زالت تعتمد علي استعمال مبيدات مصنعة خارج الوطن و مستوردة بأثمان باهظة و في جل الحالات ليست في متناول الفلاح مما يجعل اقتنائها و استعمالها محدود للغاية و علاوة علي ذلك نشير أيضا أن غياب الميكنة أصبحت من المعوقات الرئيسة التي يواجهها المزارع علي جميع المستويات (التلقيح، التقليم، الجني) علما أن في الوقت الراهن أصبح عزوف الشباب خصوصا المثقف العمل بقطاع النخيل ملفت لانتباه الشيء الذي يؤثر سلبا علي ديمومة هذا النشاط الحيوي.

من جهة أخرى و في مجال التبادل العلمي بين البلدان المنتجة للتمر و رغم أهمية هذه الثروة الثمينة جدا و الإمكانيات المتاحة لهذه لم يرقي التعاون بعد بين الدول المنتجة إلى مستوي متقدم و خاصة في مجال توحيد و تطوير البحوث العلمية في شتى الميادين من بينها مثلا: مكافحة الآفات، الري، التسميد و كذا الجانب المتعلق بالتسويق الذي بات يشكل احد الانشغالات الرئيسة و الذي ربما يكون العامل الأول الذي يحد من تكثيف زراعة النخيل في الدول المنتجة للتمر.

المقدمة

الخاتمة

الفصل الأول:
النمو الإقتصادي ومكانة الصادرات في الفكر الإقتصادي

الفصل الثاني:
آفاق تطوير الصادرات الجزائرية الزراعية كمورد غير نفطي ومساهمتها في النمو الإقتصادي

قائمة المراجع

إن المقصود من هذه الدراسة هو تحديد العلاقة بين الصادرات غير النفطية والنمو الاقتصادي في الجزائر، ثم توضيح إلى قد ما يشكل في المستقبل أهم مصدر للصادرات غير النفطية في الجزائر، ألا وهو الجانب الزراعي الذي يعتبر قطاع مهم جدا بالنسبة للاقتصاد الجزائري، والبحث عن ترقية الصادرات خارج المحروقات اختيارا قديما نسبيا إن لم يكن حلما يراود أغلب الحكومات، حيث أدرجته سلطة إعادة الهيكلة ضمن منطق الاكتفاء الذاتي والاستقلال الاقتصادي.

والجزائر هي الأخرى بما تحتويه من خيرات طبيعية وثروات باطنية وإمكانيات بشرية، تجعل أسوأ المتشائمين يؤهلها لان تكون في مصاف الدول المتقدمة في العالم، إلا أنه وللأسف تبقى وإلى يومنا هذا، تعاني من إختلالات هيكلية جمة، تعصف وبشدة باستقرارها الاقتصادي، وترقى في الكثير من الأحيان لتهدد استقرارها الاجتماعي، ولعل أبرز الإختلالات التي تعاني منها الإقتصاد في الجزائر، هو مشكل التبعية للريع النفطي، للحد الذي صارت تتوقف عليه معظم المؤشرات الإقتصادية، فازدهارها من ازدهاره، وتدهورها من تدهوره، فهذه الأحادية في التصدير، جعلت الإقتصاد عرضة لمجموعة من الأزمات مثل أزمتي النفط لسنتي 1986و 1988، واللتان أدخلتا الجزائر في دوامة من المشاكل، كانت تكاليفها باهضة الثمن، ليس فقط على المستوى الاقتصادي فحسب، بل حتى على المستوى الاجتماعي، فبالنظر لهذه المشاكل ومخاطر أخرى قد تنجم كنتيجة لكون النفط يتوفر في باطن الأرض بكميات محدودة وأيضا إلى كونه سلعة ذات أبعاد إستراتيجية، نبعث ضرورة ملحة، تقضي بوجوب التفكير في عصر ما بعد النفط، والتوجه نحو تنمية الصادرات غير النفطية، ونجد القطاع الزراعي الذي يمثل أحد أهم القطاعات التي يمكن الاعتماد عليها في تنمية الصادرات خارج المحروقات.

نتائج الدراسة:

بعد دراسة الموضوع توصلنا إلى:

- تلعب التجارة الخارجية دورا هاما في تحقيق النمو الاقتصادي، وفي ذات الوقت قد تؤثر سلبا عليه، فهي سلاح ذو حدين لذا يجب اتخاذ الإجراءات التي تجعل من أثرها هذا إيجابيا.
- رغم الإجراءات التي حاولت الجزائر اتخاذها للرفع من قيمة الصادرات خارج المحروقات إلا أن هذهالأخير ة بقيت تراوح مكانها، وذلك لكون جميع الإجراءات ترقيعية، لم تصل إلى حد التغير من بنية الاقتصاد الجزائري وتحسين من خصائصه الهيكلية ، مع بقاء نفس الأعراض المرضية السابقة ، الندرة، التبعية.

- يقوم القطاع الزراعي بدور بارز في تحقيق معدلات النمو الاقتصادي، من خلال إسهامه الكبير في القيمة المضافة والناتج الداخلي الخام، ويساهم إنتاج التمور بشكل معتبر في القطاع الزراعي.

اختبار الفرضيات:

- بالنسبة للفرضية الأولى تظهر بأن هناك ضعف للصادرات خارج قطاع المحروقات في تأثير على النمو الاقتصادي.
- بالنسبة للفرضية الثانية وعلى الرغم من تقديم مختلف التحفيزات المناسبة وفي شتى المجالات التجارية والمالية والجمركية بالنسبة للمنتج المصدر أو المصدر الذي يزاول عملية التصدير إلا أن نتائج استرتيجية تنمية الصادرات غير النفطية لم تحقق النتائج المرجوة.
- بالنسبة للفرضية الثالثة فلقد لعبت سياسة الدعم الفلاحي التي قامت بها الدولة في السنوات القليلة الماضية دور جد مهم في النهوض بالقطاع الفلاحي، فنجد بأن هناك تزايد في إنتاج التمور من سنة إلى أخرىما أدى إلى زيادة كبيرة في كمية صادرات هذا المنتوج، وبالتالي ساهم في زيادة نسبة القطاع الفلاحي من أداء النمو الاقتصادي، الا هذا القطاع لا يزال بعيد كل البعد عن الوصول للأهداف المسطرة.

توصيات الدراسة:

- وجوب حصر المزايا التنافسية للاقتصاد الجزائري خارج المحروقات، والعمل على تنميتها وإعطائها الأولوية في البرامج التنموية المختلفة.
- التعويل على الصادرات غير النفطية من خلال توفير المناخ الاستثماري المناسب، وفي شتى المجالات الناشطة في المجال غير النفطي.
- بذل المزيد من الجهود في إطار الاهتمام بزراعة نخيل المنتج للتمور باعتبار أن القطاع الزراعي يعمل على رفع قيمة الصادرات غير النفطية.
- إعادة بعث ثقافة الاهتمام بالنخلة، ونظر إليها على أنها أفق استثماري واعد يساهم في قيام العديد من الصناعات الغذائية والطاقوية المهمة.

آفاق الدراسة:

مهما حاولنا حصر جوانب الموضوع إلا أنه نجد دائما جوانب لم نتطرق إليها وربما تكون هي مواضيع دراسات مستقبلية، ونقترح جملة من المواضيع للبحث:

- آفاق الصادرات الجزائرية في عصر ما بعد النفط وسبل ترقيتها وتطويرها.
- مستقبل الصادرات خارج المحروقات في ظل التكتلات الإقتصادية.
- واقع القطاع الصناعي ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات.

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

– قائمة الكتب:

1. أحمد أبو الفتوح علي الناقه ، "**نظرية النقود والأسواق المالية– مدخل حديث**"، مكتبة الإشعاع الفنية، الإسكندرية– الطبعة الأولى 2001.
2. بلعزوز بن علي، "**محاضرات في النظريات والسياسات النقدية**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثالثة 2008.
3. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **''اتجاهات حديثة في التنمية''**، الدار الجامعية، الإسكندرية، طبعة 2003/2002.
4. محمد ناجي حسن خليفة، **''النمو الاقتصادي– النظرية والمفهوم''**، دار القاهرة للنشر، القاهرة، 2001.

– قائمة الرسائل والمطبوعات الجامعية:

1. بن جلول خالد، **آثر ترقية الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي" دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر**، رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر، 1970– 2006.
2. سامية سرحان، **آثر السياسة البيئية على القدرات التنافسية لصادرات الدول النامية "دراسة للآثار المتوقعة على تنافسية الصادرات الجزائرية**" ، رسالة ماجستير، جامعة فرحات عباس، 2011/2010.
3. مصطفى بن ساحة، **أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر" دراسة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"**، رسالة ماجستير، المركز الجامعي غرداية، 2011/2010،
4. سفر بن حسين القحطاني، الأهمية الإقتصادية لإنتاج التمور في المملكة العربية السعودية والوطن العربي، جامعة الملك سعود، 2011.

– قائمة المجالات:

1. وصاف سعيدي، **تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر**، مجلة الباحث العدد1، جامعة ورقلة ،2002.
2. بشير بن عيشى، **المعوقات الإنتاجية والتصديرية للتمور وكيفية مواجهتها في الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية العدد الثالث، جامعة بسكرة، أكتوبر 2002.
3. عمر عزاوي، **إستراتيجية تسويق التمور في الجزائر**، مجلة الباحث العدد1، جامعة ورقلة، 2002.

– الملتقيات العلمية:

1. نوري منير، لجلط إبراهيم، **المؤسسات الإقتصادية الجزائرية وإشكالية التصدير إلى الخارج** مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول المنافسة والإستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج المحروقات في الدول العربية، جامعة الشلف.2004.

ثانيا: المراجع باللغة الفرنسية

- **LES LIVRES**

1. Jean rivoire , l'economie de marché que sais –je ?, édition dahleb, Alger 1994.

– الأنترنيت[1]

1- http://www.el-massa.com/ar/content/view/26475/41

2- http://tidi.ahlamontada.net/t7086-topic

3- http://www.afran.ir/ar/modules/publisher/item.php?itemid=

[1] تاريخ الإطلاع من الفترة 28 أفريل 2013إلى 15 ماي2013.